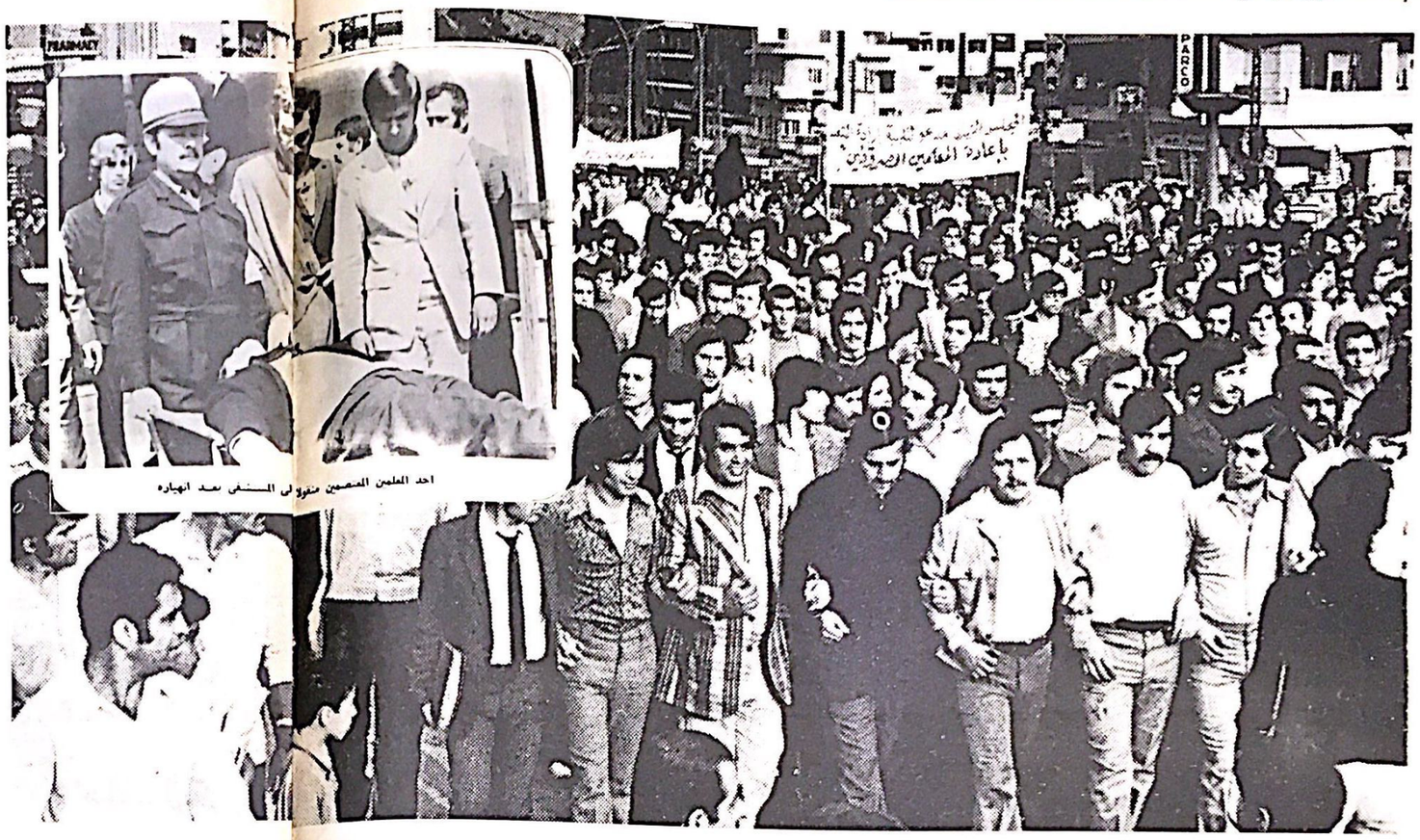

احد المعلمين المصممين مفروش المستشفى بعد انهياره

"حوار الطرشان"
بين المعلّمين والدّولة
منذ أيام رياض الصلح
إلى أيام صائب سلام

بقلم: نبيل عبد الكريم

لقد استأثرت في المدة الاخيرة قضية المعلمين المصروفين بالاهتمام البالغ لدى قطاعات واسعة من الحركة المطلبية في لبنان، لـن لان هذه الممارسات جديدة في سجل السلطة الحاكل بالكثير من مثيلاتها بل لانها تتسم في هذه الظروف بسمات خاصة كونها ترتبط موضوعيا بشراسة الهجمة الامبريالية على المنطقة العربية مدعومة بالنور الكبير الذي نضطلع به الرجعية السعودية، حيث ان المناحثات النفطية وما رافقها تشكل الحلقة المركزية في هذا الدور.

من جهة ثانية تتسم هذه الظروف بسلسلة التراجعات والانتكاسات التي تسجلها حركة التحرر العربية، ابتداء بالتراكض نحو الحلول الاستسلامية والمؤامرات الهادفة لتصفية المقاومة مرورا بسياسة المشاريع التصفوية الانهزامية والممارسات القمعية التي تخطط لها معظم الانظمة العربية في مصر والسودان والمغرب والخليج لقمع الحركة الشعبية واجهاض تحركها..

ولا تخرج سياسه القمع التي تنهجها عن المناخ العام السائد في المنطقة، وقضية المعلمين تكشف بوضوح عن الوجه القمعي السافر.

فما هي قضية المعلمين؟ ما هو تاريخ تحركهم؟ ما هي حقيقه حركهم المطلبية؟ وما هو موقف الدوله منها؟

مسلسل الاضرابات ابتداء من ١٩٥٠

ان طبيعه الاوضاع الاقتصاديه والاجتماعية التي احاطت بظروف الاضراب عام ١٩٥٠ تلخص في امور عده نوجزها فيما يلي:

١ – تعزيز اوضاع الهيئه التعليمية في الدول المجاورة (المعلم التركي يتقاضى راتبا لا يقل عن راتب المهندس – المعلم العراقي يتقاضى بدل سكن – المعلم السوري اجيز له حق تعليم اولاده حتى اعلى الدرجات الجامعية)

٢ – اعتبار مهنة التعليم مهنة فنية على اساس ان المعلم تخصص من اجلها سنتين او اكثر في دار المعلمين وان الدوله اقدمت عام ١٩٤٨ على رفع جميع رواتب الفنيين واصحاب الاختصاص (خريجي الفرع الزراعي).

٣ – اظهر الواقع ان المعلم لا ينال ترقية ما الا في الترقيات العامه بينما يرقى الموظفون الاداريون متفردين والباب مفتوح امامهم للولوج الى المراكز الاداريه العالية عند شفورها.

هذه الاسباب الى جانب غيرها دفعت المعلمين الى تدارس اوضاعهم ومتطلباتهم الوظيفية وبدا على هذا الاساس تنسيق المواقف وكانت المطالب التي طرحت:

١ – رفع الملاك بحيث يصبح الراتب كافيا.
٢ – الترقية مرة كل سنتين على الاكثر.
٣ – انشاء معهدين التعليم عند الحاجة من بين افراد الهيئه التعليمية.
٤ – تقصير مده التقاعد من ثلاثين الى عشرين سنة.
٥ – انشاء نقابة للمعلمين او مجلس دائم لهم في وزارة التربية.

وقد كلف كل من المدرسين محمد كزما، حاتم حيدر، عبدالرحمن الرفاعي بوضع عريضة تتضمن عرضا لواقع الهيئة التعليمية ومطالبها اللحة. وبالفعل وضعت العريضة ورفعت مذيلة بتواقيع ٥٠٠ معلم ومعلمة الى وزير التربية الوطنية. فكان رد المسؤولين آنذاك وعدا برفع الملاك في التعليم الرسمي. وكانت كالعادة حمله الاتصالات التي تسبق اي تحرك مطلبي.

فزار وفد من معلمي المدارس بتاريخ ٢٣ ايار ١٩٤٨ وزير التربية الوطنية حميد فرنجية فكان رده بتاييد المطالب. ومرت الايام وتبعتها الشهور ولم يستجب المسؤولون لمطالب المعلمين فتوالت الاتصالات برافقها في كل مرة كتاب موجه الى وزير التربية الوطنية بالاضافه الى برقية ارسلت الى رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري في ٣ ايار ١٩٤٩ ولكن دون جدوى.

وكان الاضراب.. الدولة ارتجعت مفاصلها واستدعى وزير التربية رئيف ابي اللمع وقد المعلمين الى مكتبه «فتبنى مطالبهم» واضاف حرفيا «كل تحرك سلبي سيدفع المعلم الرسمي ثمنه غاليا». ولكن الاضراب اعلن صباح السبت ٢٠ نيسان ١٩٥٠. ولا بد هنا من تسجيل بعض الكلمات لرئيس الوزراء رياض الصلح وقد كان جارا بومطالك للاستاذ محمد كزما.. وقد طلب منه بان يحل الاضراب باعتباره احد اعضاء اللجنة المكلفة بالاتصالات.

– فقال له الاستاذ كزما: انت وحدك تستطيع فك الاضراب.
– فقال له: كيف؟
– فرد الاستاذ كزما قائلا: باعطائك المعلم الرسمي حقه.
– فكان جواب رياض الصلح: بلا فلسفة، فكوا الاضراب والا ستصبحون كلكم في السجن، انا اعرف اسماءكم. ثلاثه ارباعكم شيوعيون.

وقد انهى الاضراب يومها بان بثت الدوله على لسان وزير تربيتها رئيف ابي اللمع مطالب المعلمين بعد ان تلا كل من الوزير والاستاذ محمد كزما بيانا من الاذاع نقرر فيه العودة الى التدريس صباح الاثنين ٢ نيسان ١٩٥٠ على امل تنفيذ الوعود وتعزيز اوضاع الهيئة التعليمية بتحقيق مطالبها. واسعرت الحال بالطبع دون تنفيذ المطالب حتى كان عام ١٩٥٣ حين صدور الرسوم الاشتراعي رقم ٢٥ الذي ينظم ملاكات المعلمين الرسميين. ولقد اعتبر المعلمون الرسميون هذا المرسوم مجحفا بحقهم وبجردهم من بعض حقوقهم. فنادوا بواسطه لجانهم لاجراء الاتصالات والعمل على دفع الغبن اللاحق بهم ولم تكن الحكومة في تلك الفتره على استعداد للنظر في مطالبهم الخاصه وانها قد اصبحت في ايامها الاخيرة فكان لا بد اذا من اعلان الاضراب.

وكان ١٤ نيسان ١٩٥٣ هو اليوم الذي اعلنت فيه طرابلس، البداوي، المنية والقلمون الاضراب ثم امتد فيما بعد الى بقية المناطق. ولم تكن السلطة بعيدة عن جو الاضراب، بل اذاعت مديرية الشرطه في ٢٥ نيسان ١٩٥٣ على جميع المخافر مذكرة جاء فيها «باشر اساتذة المدارس الرسمية اضرابهم واخذوا يعقدون الاجتماعات تأييدا لمطالبهم من الحكومه، فيقتضي مراقبة هذه الحركة وتتبعها بكل دقه وافادة المديريه فورا عن كل ما يتصل بكم من معلومات بهذا الشان».

وفي تلك الفتره كانت الامتحانات قد اصبحت على الابواب وكان صائب سلام قد انهى من تشكيل الوزارة في ٣٠ نيسان ١٩٥٣. وعلى اثر ذلك وجه مدير التربية الوطنية بيانا الى المعلمين المضربين دعاهم فيه للعوده الى دروسهم لان الوزارة ستعمل بحزم. ورد المعلمون من جانبهم بانهم مستمرون بالاضراب. وفي ١٥ ايار ١٩٥٣ اعلنت مدينة طرابلس الاضراب تضامنا مع المعلمين وفي اليوم التالي حصلت مقابلة بين الرئيس صائب سلام ووفد من المعلمين وهذا بعض ما ورد في الحوار:

سلام: الحكومة لا ترضخ للاضراب وستسجيل ان تعطيكم حقوقكم تحت التهديد.
الوفد: نريد موعدا خطيا لقد كفانا وعودا.
سلام: فكروا قبل ان تجادلوا والا ستندمون.
الوفد: انا الغريق وما خوفي من البلل.

وفي ٨ ايار ١٩٥٣ اذاع وزير العدلية والانباء محي الدين النصولي بيانا دعا فيه المعلمين للعودة عن الاضراب لانه لا يليق بالهيئة التعليمية.

وفي اليوم التالي اذاعت اذاعة بيروت بيانا باسم معلمي الشمال يعلنون فيه عودتهم عن الاضراب. فتداعى المعلمون لعقد اجتماع سريع وتم الاتصال بالشمال وكان الرد ان الاضراب مستمر وانتخبت لجنه جديدة من السادة: ميشال نصر، محمود واوي، محمد واوي، قررت مواصله الاضراب واصدرت بيانا دعت فيه المعلمين الى الوحدة والتماسك وعدم الاخذ بالشائعات المغرضة التي تهدف الى اجهاض التحرك.

وصباح الخميس ١٤ ايار ١٩٥٣ اجتمع صائب سلام مع وزير التربية بيار اده في ديوانه بالسراي وطلب منه اذاعة بيان يؤكد فيه ايمانه بمطالب المعلمين مع سعيه الحثيث للعمل على تحقيقها. وانتهى الاضراب صباح السبت ١٦ ايار ١٩٥٣ على امل تحقيق المطالب.

ومضت الايام واستقالت الحكومة وتبعها حكومة جديدة ليبدأ المعلمون معها جوله جديدة من الاتصالات ومن ثم الاضراب في مطلع العام الدراسي الجديد ٥٣ – ٥٤ وتقدمت اللجان بمذكرة بالمطالب الى وزير التربية السيد نقولا سالم فوعد بدرسها في مجلس الوزراء. ومرت الايام ولم يثر الموضوع في مجلس الوزراء فقرر اعلان الاضراب بعد اجتماع اللجان واصدارها بيانا بتاريخ ٨ كانون الاول ١٩٥٣ اي بعد ستة اشهر من المفاوضات. وقد كان الموقف الرسمي كالعادة متزمتا بعيدا عن جو الحوار معلنا بان الاضراب خرق للقانون، وقررت الحكومه اتخاذ تدابير زجرية بحق كل مضرب. وبالفعل رابطت قوى الامن الداخلي امام مداخل المدارس وبادرت الى اعتقال المعلمين والمعلمات. اما الذين لم يحضروا الى مدارسهم فقد صدرت بحقهم ذكرات للاحقهم قضائيا واحالهم الى المجلس التاديبي عملا بالمرسوم ١١٥ الصادر عن المفوض السامي.

ثم عقد اجتماع في ديوان وزير العدلية صدر على اثره مرسوم يقضي بالكف عن العمل بالنسبه لجميع الاسماء التي احيلت على المجلس التاديبي عندما حصلت بعض التراجعات في ظل التدابير القمعية خاصة بعد صدور المرسوم الثاني بكف يد عدد آخر من المعلمين بتاريخ ١٢ كانون الاول ١٩٥٣. وانتهى الاضراب خاصة وان الظروف السياسيه التي استجدت في تلك الفتره ابان الحكم الشموني لم تكن لتسمح بالطرح المطلبي، اذ ان التظاهرات السياسية استحوذت باهتمام قطاعات واسعه من الجماهير الشعبية وذلك تعبيرا عن سخطها ضد زيارة جون فوستر دالاس وزير الخارجية الامريكيه الى لبنان وضد حلف بغداد وسياسة الاحلاف ثم ضد مبدأ ايزنهاور، ومع تاميم قناة السويس، وضد الهجوم الثلاثي على مصر وسواها من الاحداث التي شهدتها المنطقه.

وجاء العهد الشهابي ليعر من دون تظاهرات وتحركات مطلبية واسعة باستثناء تظاهرة نظمتها القوى اليسارية احتجاجا على مذابح الشيوعيين في العراق على يد عبدالسلام عارف، وذلك يعود الى الجو الامني – البوليسي الذي كان يحرص على عدم خروج النقمة او المطالب من الشفاه الى حد الاضراب او النزول الى الشارع حتى جاء عام ١٩٦٣ حين وضعت الحكومه مشروع قانون يقضي بمنح خريجي الدور دورتين استثنائيتين على اعتبار انهم اصبحوا اختصاصيين وبما ان سلك التعليم يضم عددا خريجي الدور فئة من المعلمين وهي الاكثرية الساحقة من الهيئة التعليمية فان هذا المشروع قد اثارهم خاصة وانهم قد امضوا سنين طويلة في الخدمه فنادوا مطالبين بتحسين اوضاعهم. وكاد المعلمون الرسميون ينسون هذا المطلب، لولا احالة الحكومة مشروع القانون هذا الى لجنة التربية النيابيه وموافقة هذه اللجنة عليه في كانون الاول عام ١٩٦٣. وبعد ظهر الجمعة بتاريخ ١٩٦٤/١/١٠ وبعد ارفضاض الاجتماع الذي عقده المعلمون الرسميون اعلنوا في برقية وجهوها الى رئيس الجمهورية فؤاد شهاب وكان بومها في زيارة للقاهرة عن مطالبهم ملخصة على الشكل الاتي:

١ – اعطاء خريجي دار المعلمين درجتين استثنائيتين اسوة بخريجي دار المعلمين.
٢ – اعتبار المدرس موظفا فنيا.
٣ – منح المدرس درجتين استثنائيتين اسوة بخريجي دار المعلمين.

وبعد فترة مهادنة بين المعلمين والدوله وذلك بسبب الانتخابات النيابية جاء وزير التربية الاستاذ شارل الحلو ليعلن ان الوزارة وعدت الهيئة التعليمية بتحقيق مطالبها. ومرت الاسابيع واخلفت المقاييس فوزير التربية قد اصبح رئيسا للجمهورية وبقيت مطالب المعلمين في الادراج. وعاد تشرين حاملا معه المطالب.

فيوم الجمعة ١٩٦٤/١٠/٢٨ قام وفد يمثل المعلمين الرسميين بمقابله وزير التربية الوطنية ادعون كسبار وعرضوا عليه قضيتهم فوعدهم بدرس المطالب. ولكن الحكومة استقالت وتشكلت حكومة جديدة تسلم فيها الدكتور غالب شاهين حقيبة التربية. وخشي المعلمون ان تطوي الايام مطالبهم بين حكومة مستقيلة وحكومة تنشد الثقة، فنادوا لاعلان الاضراب ابتداء من صباح الاثنين ١٩٦٤/١١/٣٠ وصباح الثلاثاء ١٩٦٤/١٢/١ اذاعت لجنة المندوبين في بيروت والمناطق بيانا اعلنت فيه الاضراب العام.

صباح الاربعاء ١٩٦٤/١٢/٢ صدر بيان عن رابطة طلاب كلية الاداب يؤيد الاضراب.

صباح الخميس ١٩٦٤/١٢/٣ عقد اجتماع في القصر برئاسة الرئيس شارل حلو اقترح خلاله وزير الداخلية نفي الدين الصلح احاله المدرسين «المحرضين» على المجلس التاديبي. وبدات حملات التفتيش على المدارس في محاولة لتطبيق الاضراب وكان يطلب الى المعلمين توقيع مذكرات تثبت اضرابهم.

امام هذه الحملة من التهويل، انقسم المعلمون الى فريقين، فريق يطالب بتطبيق الاضراب، وفريق يدعو بالاستمرار الى النهاية

ولقد ظهر هذا البيان في اجتماع ممثلي معلمي بيروت في مدرسه حوض الولاية الذي حضره ٢٩ عضوا وطرح اقتراح التطبيق على التصويت فحاز باكثرية ١٥ صوتا مقابل ١٤ مع الاضراب.

عاد المعلمون عن اضرابهم، اما بالنسبه للمطالب فقد صدر قانون فيما بعد يعطي المعلمين من غير خريجي الدور درجة استثنائيه واحدة.

واسعرت الحال حتى جاء عام ١٩٦٩ وكان معه مطلب زيادة الرواتب، هذا المطلب الذي لم تحاول الدوله ابدا ان تعالجه بشكل جذري واساسي. ففي عام ١٩٦٨ وامام تفاقم موجة الغلاء والتدني في رواتب المعلمين رفع المعلمون مطلبهم وكان ان اقنعت حكومه عبدالله اليافي بحيوبة هذا المطلب بالنسبه لرفق المعلمين فوضعت مشروع قانون احالته على المجلس النيابي بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٨ ولكنه نام في ادراج المجلس لان الحكومه استقالت لسبقها حكومه رشيد كرامي. فقام المعلمون بعده اتصالات لم تنتج سوى الوعود والوعود فقط، فكان الاضراب صباح الخميس ٢٥ نيسان ١٩٦٩ وفي يوم السبت ٢٧ نيسان اعلن وزير التربيه جوزف ابو خاطر عن رغبته في عوده المعلمين عن الاضراب على امل الاسراع في تحقيق مشروع القانون واقراره في اقرب فرصة ممكنه.

وفي يوم الاثنين ٢١ نيسان ١٩٦٩ عقدت لجنه المال والموازنه اجتماعا حضره كل من جوزف شادر رئيس اللجنه، جوزف ابو خاطر وزير التربية الدكتور جوزف زغرود مدير عام وزاره التربيه، الدكتور خليل سالم المدير العام لوزارة المال. وبعد مناقشه المشروع، وبعد الاخذ والرد بين وزير التربية ووفد المعلمين نقرر فيها اخذ المطالب «بعين الاعتبار» والعمل على تنفيذها شرط العوده الى الاستقرار والهدوء.

ويوم السبت ١٧ ايار ١٩٦٩ عقد معلمو بيروت اجتماعا في مدرسة «التبارس» قرروا فيه تعليق الاضراب والتجاوب مع الوضع واصدروا بيانا اعلنوا فيه تعليق الاضراب.

وفيما بعد صدر قانون باعطاء المعلمين الرسميين زيادات ٦ مائة و ٩ مائة و ١٢ مائة تبعا لسلسل رواتبهم.

لقد اثبت مجموعه التجارب والخبرات التي اكتسبتها الهيئة التعليمية من خلال مواجهاتها مع الدوله ان الاضراب هو الوسيلة الوحيدة لانتزاع المطالب وان الحوار لا يحظى باهتمام المسؤولين طالما هم لا يهمون بالنصدي لمشاكل التعليم الرسمي بصوره جذرية، فكان ان حقق الاضراب بعض المكاسب للهيئة التعليميه ولكن دون ان تشكل هذه المكاسب قاعدة اساسية بامكانها تعزيز التعليم الرسمي ودفعه باتجاه خلق المدرسة الوطنية وتحسين الاوضاع المعيشيه للمعلم باعتبارها مرتبطة ارتباطا وثيقا بقدرته على العطاء والتضحية ولم تكن المطالب التي رفعها اضراب ١٩٧٢ بمستجدة على افراد الهيئة التعليمية، بل ان تلك المطالب كانت نتيجة حصاد جملة قضايا رفعها المعلمون في تحركاتهم السابقة ورفض المسؤولون تحقيقها. والقاسم المشترك لتلك المطالب هو تحسين اوضاع المعلم بالتخفيف من همومه المعيشية وبالتالي رفع مستوى المدرسة الرسمية في لبنان. اما هذه المطالب فهي:

١ – الترخيص بانشاء رابطة للمعلمين الرسميين.
٢ – اعطاء تعويض بنسبة ٤٠٪ لكافة المدرسين مع اضافة تعويض غلاء معيشة وتعويض ادارة للمديرين.
٣ – اعطاء المعلم حق طلب احاله على